التمثيل الخرائطي لأشكال وأحجام التقسيمات الإدارية الناتجة عن التغيرات في الخريطة الإدارية لبلدية مصراتة للمدة من 1951 إلى 2015

مصطفى منصور جهان[1]

الأكاديمية الليبية مصراتة/ ليبيا

تاريخ التقديم: 20-11-2021، تاريخ القبول: 04-12- 2021، نشر إلكترونيا في 05-12-2021

https://doi.org/10.36602/faj/2021.n.18.14

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تمثيل أشكال وأحجام الوحدات الإدارية ببلدية مصراتة خرائطيا، وبيان ما طرأ على الخريطة الإدارية للمنطقة من اختلافات في شكل وحجم الوحدات الإدارية؛ نتيجة التغيرات التي طرأت على حدودها الإدارية خلال المراحل التاريخية المتعاقبة، بدءً من سنة 1951 إلى آخر تقسيم إداري في عام 2015، باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها اختلاف الشكل العام للخريطة الإدارية لمصراتة بين تقسيم وآخر، أنتج التغير المستمر في الخريطة الإدارية للبلاد بشكل عام مشكلات متعددة أثرت على فرص التنمية وعلى الدراسات التطبيقية والنظرية.

الكلمات المفتاحية: *الخريطة الرقمية، الكارتوغرافيا، الإرجاع الجغرافي، الرقمنة، الترميز.*

[1] m.jahan@lam.edu.ly

ISSN 2664-1682

Cartographic Representation of the Shapes and Sizes of Administrative Divisions Resulting from Changes in the Administrative Map of the Municipality of Misurata for the Period from 1951 to 2015

Mustafa Mansour Jahan
Libyan Academy Misurata/ Libya

Abstract:

This study aimed to map the shapes and sizes of the administrative units in the municipality of Misurata, and to show the differences that occurred on the administrative map of the region in the form and size of administrative units as a result of the changes that occurred on its administrative borders during the successive historical stages, starting from 1951 to the last administrative division in 2015. Using GIS software. The study reached several results, including the difference in the general shape of the administrative map of Misurata between one division and another. The continuous change in the administrative map of the country in general produced multiple problems that affected development opportunities and applied and theoretical studies.

Keywords: *Digital map, Cartography, Geo referencing, Digitization, Symbology.*

1. المقدمة:

يقع الاهتمام بدراسة التنظيمات الإدارية للمجتمعات البشرية والعلاقات المكانية القائمة بينها ضمن الاهتمامات الأساسية لعلم الجغرافية، ودراسة الحدود التي تفصل بين الأقسام الداخلية للدولة على المستوى القومي والمحلي تدخل ضمن اهتمامات أحد فروع

ISSN 2664-1682

الجغرافيا وهو فرع الجغرافيا الإدارية[*]، ولأن تلك الحدود هي من صنع الإنسان، فإنها تشكل إحدى الظواهر البشرية التي تدخل في إطار الجغرافيا البشرية، وتحديدا الجغرافيا السياسية، (البالني، (د.ت))، فالجغرافيا السياسية تهتم إلى جانب اهتمامها بدراسة الدول المستقلة والمستعمرات بدراسة الوحدات الإدارية داخل الدولة، التي قد تتخذ صورة ولاية أو محافظة (الديب، 1981)، وجاءت هذه الدراسة بهدف تمثيل ما طرأ على حجم وشكل التغيرات التي طرأت على الأقسام الإدارية لبلدية مصراتة منذ سنة 1951 إلى سنة 2015 خرائطيا، لبيان الاختلافات بين تلك التقسيمات من حيث الشكل والحجم باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، التي ونتيجة للتطور التقني على إمكانيات الحاسوب وبرامجه أصبح بالإمكان توظيفها في تصميم وإنتاج الخرائط الجغرافية، وقد أسهم هذا التوظيف في إحلال الخرائط الرقمية محل الخرائط الورقية، كما أسهم في تحول الخرائط من مجرد وسائل لعرض الظاهرات إلى أداة لعرض الظاهرات و تحليل البيانات إحصائيا وبصريا.

إن استخدام نظم المعلومات الجغرافية كتقنية حاسوبية في إعداد الخرائط يعد من المواضيع التطبيقية الحديثة، التي بدأ يتجه إليها الكثير من البحاث في مختلف دول العالم، لما لها من قدرة على تحويل الخريطة الورقية إلى هيئة رقمية يسهل التعامل معها وإدارتها وقياسها وتحليلها، مع سهولة الحذف والإضافة والتخزين والتحديث، وإمكانية عرضها من زوايا متعددة خلال وقت قصير. وتوفر نظم المعلومات الجغرافية الكثير من الأساليب والإمكانات التي تتيح لمصممي ومنتجي الخرائط والبحاث طيفا واسعا من الرموز والأشكال والألوان التي تمكنهم كل حسب قدراته وإمكانياته من إعداد خرائط مختلفة الأغراض، تعبر عما يصبو البحاث إلى تحقيقه من أهداف، وتتيح تلك الرموز والأشكال والألوان لقارئ الخريطة سهولة الإدراك البصري للظاهرات الموضحة عليها.

[*] الجغرافية الإدارية "هي العلم الذي يدرس التنظيمات داخل الدولة بهدف إيجاد أقسام إقليمية تتمتع بأجهزة إدارية فعالة" (مصطفى، 1996، ص35)

ISSN 2664-1682

1.1 مشكلة الدراسة:

المتتبع للتغيرات التي طرأت على الحدود الإدارية لبلدية مصراتة، سيلاحظ أن تلك الحدود قد تغيرت مرات عديدة من حيث شكلها ومسمياتها وعدد وحداتها وحجم كل وحدة من تلك الوحدات، والسؤال هل يمكن لتقنية نظم المعلومات الجغرافية بما تمتلكه من أدوات أن تبين شكل وحجم وعدد الوحدات الإدارية الناتجة عن تلك التغيرات؟

تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1-هل طرأت تغيرات على أشكال ومساحات الوحدات الإدارية لبلدية مصراتة خلال المدة من 1951إلى 2015.

2-ما الإمكانيات التي توفرها نظم المعلومات الجغرافية لتصميم وإنتاج خرائط التقسيمات الإدارية لمصراتة في المدة المحددة للدراسة؟

2.1: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- تتبع التغيرات التي طرأت على الوحدات الإدارية لبلدية مصراتة كارتوعرافيا من حيث الشكل والحجم خلال المدة المحددة للدراسة وفق خطوات محددة.

2- تصميم وإنتاج خرائط رقمية للمنطقة توضح أشكال وأحجام التغيرات التي طرأت على التقسيمات الإدارية لمصراتة في المدة المحددة للدراسة.

3- التعريف بالإمكانيات التي توفرها نظم المعلومات الجغرافية لتصميم وإنتاج خرائط التقسيمات الإدارية المتعاقبة لبلدية مصراتة من خلال الخرائط المنتجة.

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تصميم وإنتاج خرائط جغرافية رقمية باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية تبين التغيرات التي طرأت على الحدود الإدارية لبلدية مصراتة من حيث الشكل والحجم وعدد الوحدات الإدارية في كل تغير.

4.1: فرضيات الدراسة:

ISSN 2664-1682

صيغت الفرضيات التالية للإجابة على تساؤلات الدراسة:

– طرأت العديد من التغيرات على الوحدات الإدارية لبلدية مصراتة خلال المدة من 1954إلى 2015.

– توفر برامج نظم المعلومات الجغرافية الإمكانيات اللازمة لتصميم وإنتاج خرائط التقسيمات الإدارية المتعاقبة للبلدية مصراتة؟

5.1. أسلوب الدراسة وأدواتها:

اعتمدت الدراسة الخريطة كأسلوب أساسي لعرض البيانات، وبيان مغزى الدراسة وتحقيق أهدافها، إضافة إلى العرض البياني، واستخدم برنامج Arc GIS 10.8 كأداة رئيسية من خلاله صُممت وأُنتجت الخرائط المتعلقة بموضوع الدراسة. كما اعتمدت الدراسة على الجانب المكتبي في تجميع البيانات اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات جغرافية.

6.1 مجالات الدراسة:

تتمثل مجالات الدراسة في التالي:

أولا: المجال المكاني: حدد المجال المكاني لمنطقة للدراسة ببلدية مصراتة، التي تتوسط الشمال الليبي، بين خطي طول 50/ 15^0 و50/ 14^0 شرقًا، ودرجتي عرض30/ 32^0 و40/ 31^0 شمالا، يحدها من الشمال والشرق البحر المتوسط كحد طبيعي، ومن الجنوب تاورغاء، ومن الجنوب الشرقي بلدية سرت، ومن الجنوب الغربي بلدية بني وليد، أما من الغرب فتحدها بلدية زليتن. الخريطة (1).

ثانيا: المجال الزمني: حدد المجال الزمني للدراسة بالمدة من 1951 إلى سنة 2015.

7.1: الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التغيير في الخريطة الإدارية لمصراتة:

1–دراسة (جلغم، 2018): تناولت الدراسة تغيرات الحدود الإدارية وأثرها على مصراتة هدفت الدراسة إلى تتبع تلك التغيرات في المدة من 1964إلى 2014 معللة أسباب تلك التغيرات والتي شملت العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى

ISSN 2664-1682

عدد من النتائج من بينها أن العوامل الطبيعية كالأودية والسبخات والعامل السياسي شكلتا عاملين رئيسيين وقفا وراء التغييرات المستمرة في الحدود الإدارية للمنطقة. وأوصت الدارسة بضرورة تثبيت الحدود، وعدم اجراء تغييرات عليها، ووضع ضوابط وأسس محددة عند الاضطرار إلى اجراء تغييرات عليها مستقبلا.

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة وتقسيمها الإداري.

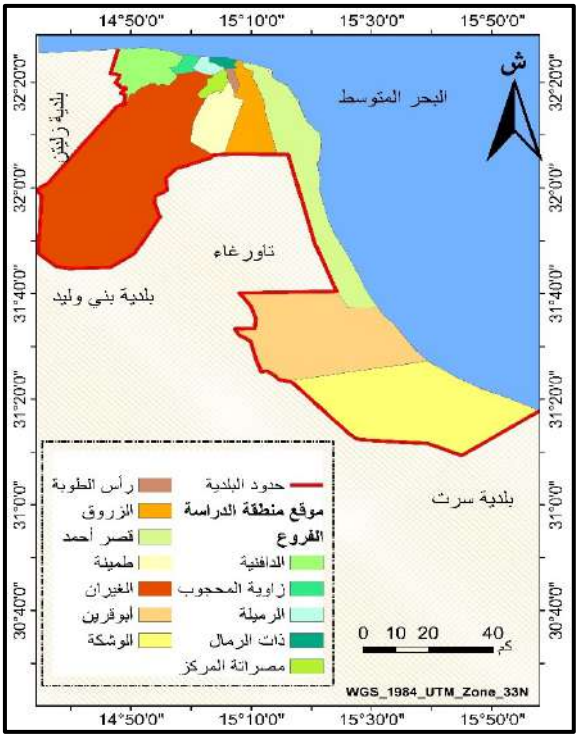

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج Arc 10.8. استنادا إلى: وزارة الحكم المحلي، المجلس البلدي مصراتة، التقسيم الإداري لبلدية مصراتة ومحلاتها ،2015، ص5.

2– دراسة (أبوحمرة، 2013) تناولت هذه الدراسة في جانب من جوانبها التغيرات الإدارية في مصراتة في الفترة من 1964 إلى 2006، مبرزة أشكال تلك التغيرات وأنماطها

ISSN 2664-1682

ومسمياتها على خرائط للمنطقة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من بينها أن تعدد التقسيمات خلق حدودا غير واضحة، وتسبب في وجود عدم استقرار إداري، وما نجم عنه من آثار سلبية على التخطيط وعلى مختلف النواحي بالمنطقة. وأوصت الدراسة بضرورة تثبت الحدود الإدارية لما يشكله تغيرها المستمر من مشاكل تخطيطية تقف وراء عدم تنفيذ المشاريع التخطيطية والتنموية.

3–دراسة (ابن عمور، وداود، 2012) عن الجغرافيا الإدارية لمنطقة الجبل الأخضر التي هدفت إلى بيان مراحل تطور الخريطة الإدارية لمنطقة الجبل الأخضر، واقترح الباحثان خريطة للوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة.

4–دراسة (المنتصر، 2008)، تناولت بالتحليل التطور العمراني للمراكز الإدارية بشعبية مصراتة، مبينة أثر العوامل الطبيعية في تكون وتوزيع تلك المراكز، متتبعة مختلف التقسيمات الإدارية التي مرت بها المنطقة، وتوصلت إلى عدد من النتائج من بينها: أن التغييرات الإدارية المستمرة أدت إلى عرقلة العمليات التخطيطية؛ نتيجة لتغير حدود المناطق من فترة لأخرى، وتلتقي دراستنا مع دراسة المنتصر في تتبع الدراستين للتطور الإداري في مصراتة عبر مراحل تاريخية مختلفة.

2. المنهج والإجراءات:

اتبعت الدراسة المنهجية التالية.

1–مصادر جمع البيانات: اعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على ما توفر من كتب ودراسات، متعلقة بالموضوع.

2–المناهج المستخدمة في الدراسة: المنهج هو أسلوب أو مجموعة أساليب اتبعها الباحث لتحليل المشكلة موضوع الدراسة، وذلك بهدف الوصول إلى حلول ونتائج حيث يفي كل

ISSN 2664-1682

منهج بمتطلبات مرحلة معينة من مراحل الدراسة، (الشركسي، (د.ت)) وقد استخدمت الدراسة المناهج التالية:

أ–المنهج التاريخي: من خلال تتبعها للتغيرات الإدارية لمنطقة الدراسة عبر مراحل تاريخية متتابعة بداية من سنة 1951 إلى سنة 2015 وتمثيلها خرائطيا.

ب–المنهج الإقليمي: استخدم المنهج الإقليمي لدراسة الخريطة الإدارية لمنطقة الدراسة كإقليم محدد مكانيا وفق حدود جغرافية وفلكية، وهو ما توضحه الخريطة (1).

ج–المنهج (الأسلوب) الكارتوغرافي: عن طريق استخدام برمجية نظم المعلومات الجغرافية المتمثلة في استخدام برنامج Arc GIS10.8 في إنتاج خرائط جغرافية رقمية توضح التطور الحاصل في التقسيمات الإدارية للمنطقة من حيث الشكل والامتداد والمساحة عبر مراحل تاريخية مختلفة.

3. موضوع البحث:

1.3 التغيرات التي طرأت على الخريطة الإدارية لمصراتة:

"ان التقسيمات الإدارية كموضوع جغرافي يعني مباشرة مبادئ الجغرافية السياسية الداخلية، أو ما يمكن أن يسمى بالجغرافيا الإدارية " (داوود، 2013). للتقسيم الإداري للإدارة المحلية أهمية رئيسية خاصة فيما يتعلق بتكوين الهيكلة الحضرية أو النظام الحضري بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص في تحديد أسس تقديم الخدمات البلدية، من خلال دراسة العوامل التي تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والكثافة السكانية. كما أن وضع خريطة إدارية لدولة ما يبنى على أسس ومعايير يجب الأخذ بها عند أي تقسيم إداري (الفساطوي، 2020)، شهدت الخريطة الإدارية لمنطقة الدراسة خلال المدة من 1951إلى 2015

ISSN 2664-1682

تغيرات متعددة، اختلفت في مسمياتها وأشكال وأحجام التقسيمات الناتجة عنها على النحو التالي:

– أهم التقسيمات الإدارية في المدة من 1951 إلى 2015

تواجه الدولة تحديا كبيرا في هيمنتها على إدارة الحكم، نتيجة التغيرات الكبيرة التي عرفتها العلاقة بين الدول والأسواق والمجتمع المدني، بفعل العولمة والتغير التقني السريع. ولم يعد دور الدولة في التنمية بمنأى عن مثل تلك التغيرات؛ الأمر الذي دفعها للتخلي عن الكثير من الأعمال التنموية لفائدة أجهزة للحكم على مستوى إقليمي أو محلي في إطار سياسة اللامركزية التي هي "أسلوب في العمل يقوم على مبدأ توزيع سلطة صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة تتواجد في الأقاليم والتجمعات السكانية المختلفة" (حرمة، 2006، صفحة ص14) . وهذا يعني أن اللامركزية الإدارية تتمثل في تفعيل دور السلطات الإقليمية والمحلية، وذلك بإسناد مهام إدارية وتنموية لها تزيد من فاعليتها، وتعزز دورها في تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات التنمية المحلية، ويؤدي في النهاية إلى نجاحها (حرمة، 2006) .وتهدف الدول من وراء سعيها إلى تقسيم أراضيها إلى وحدات إدارية محلية إلى توزيع الأعباء الإدارية والتنموية داخل مختلف أجزاء الدولة الواحدة، ويتم التقسيم لتحقيق أهداف سياسية متمثلة في إعطاء أكبر قدر ممكن من اللامركزية الإدارية والسياسية، للسماح بأكبر قدر من المشاركة السياسية، أو تحقيق هدف اقتصادي بتنظيم استغلال موارد الدولة أو ما يعرف بالتنمية الاقتصادية، وقد يكون السبب المهم في تقسيم اداري معين هو اجتماعي يهدف إلى تنظيم حياة المجموعات البشرية في الدولة (داوود، 2013).

ISSN 2664-1682

1– تقسيم 1951–1954: قبيل الاستقلال كانت المنطقة الغربية خاضعة للإدارة البريطانية، التي قسمت طرابلس الغرب من الناحية الإدارية إلى ثلاث مقاطعات هي: طرابلس والمقاطعة الغربية مركزها طرابلس، المقاطعة الشرقية ومركزها مصراتة، والمقاطعة الوسطى ومركزها غريان، وكانت كل مقاطعة مقسمة إلى (21) قضاء أو متصرفية على نفس النظام الذي وضعته إيطاليا دون تغيير (راسم، 1953)، وبعد أن استقلت البلاد في 24.ديسمبر.1951 ، كدولة فيدرالية، أجمعت الجمعية الوطنية التي أعدت دستور البلاد في قرارها الصادر في 22 ديسمبر 1950، على تقسيم البلاد إداريا إلى ثلاث ولايات، هي: ولاية برقة (938.249) ألف كم^2 ، وولاية طرابلس(301.929) ألف كم^2 التي كانت مصراتة جزءا منها ، وولاية فزان. (757.170) ألف كم^2. وقد جاء في المادة (176) من الفصل العاشر المتعلقة بالإدارة المحلية ما يلي: "تقسم ليبيا إلى وحدات إدارية وفقًا للقانون الذي يصدر في هذا الشأن، ويجوز أن تشكل فيه مجالس محلية ومجالس بلدية، ويحدد القانون نطاق هذه الوحدات كما ينظم هذه المجالس"، وقسمت هذه الولايات الثلاث إلى مقاطعات ومتصرفيات، (عمرو 2012). الشكل (1) يبين المخطط التفصيلي للتقسيمات الإدارية لمصراتة. وستقتصر الدراسة على أهمها على النحو التالي:

– تقسيم سنة 1951: كانت مصراتة في تلك الفترة متصرفية تابعة للمقاطعة الشرقية لولاية طرابلس، تتبعها أربع مديريات، هي: المحجوب، الزروق، طمينة، تاورغاء، وبونجيم (المنتصر 2008).

– تقسيم سنة 1954: أصبحت مصراتة محافظة تحت اسم محافظة مصراتة، مكونة من ثلاث متصرفيات، قسمت كل متصرفية إلى مديريات وهي:

ISSN 2664-1682

متصرفية زليطن تضم (3) مديريات (الوسط، الفواتير الإيطالية، والجمعة)، ومتصرفية مصراتة يقطنها 56902 نسمة موزعين على (4) مديريات (الزروق 20004 نسمة، والمحجوب، 24658 نسمة، تاورغاء 6615 نسمة، القرى الإيطالية 5598) (مصلحة الإحصاء والتعداد، 1954). ومتصرفية سرت وتضم (6) مديريات (ورفلة، القذافة، الفرجان، سرت، النوفلية، البويرات) ويقع المقر الإداري للمحافظة في مدينة مصراتة (مصلحة الإحصاء والتعداد، 1954) .

شكل (1) مخطط هيكلي للتقسيمات الإدارية لمصراتة للمدة من 1951إلى 2015

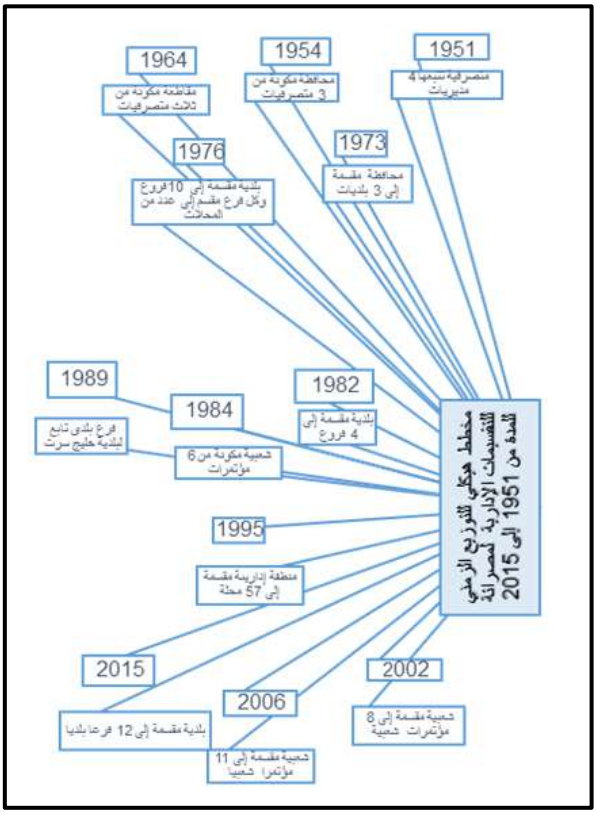

المصدر من عمل الباحث.

ISSN 2664-1682

– تقسيم سنة 1964 قسمت البلاد إلى عشر مقاطعات هي (طرابلس، بنغازي، سبها، الجبل الغربي، الزاوية، الخمس، مصراتة، درنة، الجبل الأخضر، أوباري.)، وكل مقاطعة قسمت إلى عدد من المتصرفيات، وقسمت كل متصرفية إلى عدد من المديريات (التعداد، 1964)، وباعتبار مصراتة مقاطعة فقد قسمت إلى ثلاث متصرفيات هي (زليتن ومصراتة وسرت) يقطنها عدد (116232) نسمة (والتعداد، 1966)الخريطة (2) توضح أشكال وأحجام تلك المتصرفيات، وأما كونها متصرفية فقد اتخذت شكل مثلث رأسه يتجه نحو الجنوب وقاعدته توازي ساحل البحر المتوسط الجنوبي شمال غرب ليبيا، قسمت إلى (4) مديريات اختلفت في أشكالها ومساحاتها الخريطة (3) توضح مديريات متصرفية مصراتة.

لاحظ أن مديرية تاورغاء التي تحتل الجزء الجنوبي من المتصرفية هي الأكبر مساحة، تليها مديرية المحجوب، التي اتخذت شكل مثلث رأسه يتجه نحو الجنوب الغربي وقاعدته توازي ساحل البحر المتوسط، واتخذت مديرية الزروق أيضا شكل مثلث رأسه في الشمال الغربي وقاعدته تلامس الحدود الشمالية لمديرية تاورغاء.

2– تقسيم 1973: في هذا التقسيم تغيرت تسمية المقاطعات إلى محافظات، التي بدورها قسمت إلى بلديات، وكانت مصراتة خريطة (4) من بين (10) محافظات هي (الجبل الأخضر، درنة، بنغازي، الخليج، مصراتة، الخمس، طرابلس، الزاوية، غريان، سبها) شملت محافظة مصراتة ثلاث بلديات، هي: (مصراتة، زليتن، الجفرة، التي ضمت مع أبونجيم إلى مصراتة بعد أن كانتا تابعتين لفزان في تقسيم 1954)، بلغ اجمالي مساحة المحافظة (136.912) كم^2، من الخريطة (4) يتبين أن المحافظة اتخذت شكلا غير منتظم، فهي تمتد من الشرق والجنوب الشرقي باتجاه الشمال والغرب والشمال الغربي محاذية لساحل البحر المتوسط في بلدية مصراتة بشاطئين شاطئ شرقي وشاطئ شمالي فعرفت بذات

ISSN 2664-1682

الشاطئين، هذا الامتداد جعل المحافظة تشترك في حدودها الشرقية مع ثلاث بلديات، وأربع بلديات بحدودها الغربية، وبلديتان من الجنوب الغربي، كما تبين الخريطة أن بلدية الجفرة هي الأكبر مساحة تليها بلدية مصراتة ثم بلدية زليتن.

3–تقسيم 1976: قسمت بلدية مصراتة إلى (8) فروع توضحها الخريطة (5). هي (مصراتة المركز، والزروق، المحجوب، الدافنية، طمينه تاورغاء، القداحية، أبو نجيم)، كل فرع قسم إلى عدد من المحلات بلغ اجمالي مساحة البلدية (10667) كم^2 (البلديات 1976).

خريطة (2) الخريطة الإدارية لمقاطعة مصراتة سنة 1964

خريطة (3) الخريطة الإدارية لمتصرفية مصراتة سنة 1964

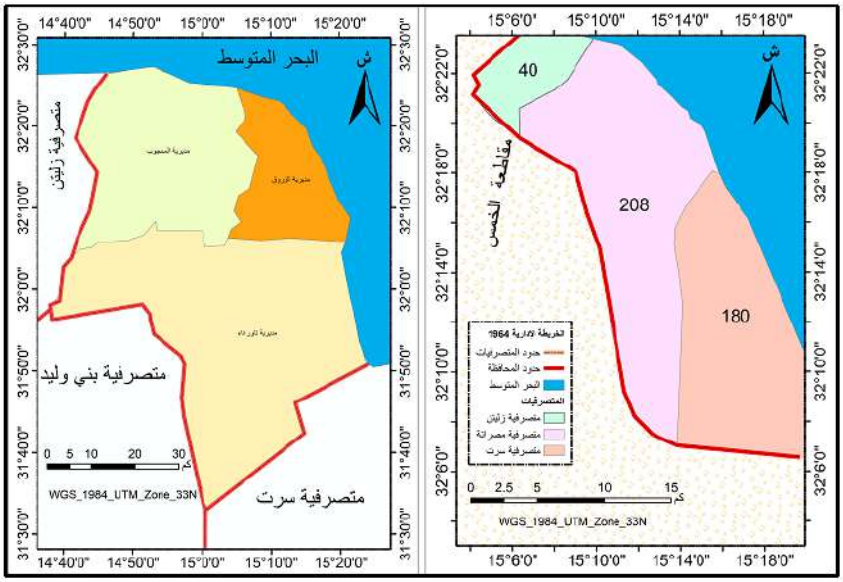

مصدر: الخريطة (2) الباحث باستخدام برنامج Arc Gis 10.8 استنادا إلى: ربيعة جلغم، تغيرات الحدود الإدارية وأثرها على منطقة مصراتة، رسالة ماجستير "غير منشورة" طرابلس: جامعة طرابلس، 2018، ص39.

مصدر الخريطة (3) من عمل الباحث باستخدام برنامج Arc Gis 10.8 استنادا إلى: علي عطية أبوحمرة، نمو و وتوزيع السكان وأثره على امتداد العمرانً بمنطقة مصراتة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2013، ص14.

ISSN 2664-1682

4–تقسيم 1989: قسمت البلاد إلى (13) بلدية، قسمت كل بلدية إلى عدد من الفروع، وقسمت الفروع بدورها إلى عدة محلات، وألحقت مصراتة ببلدية خليج سرت كفرع بلدي، التي شملت (5) فروع بلدية هي: –مصراتة –سرت –إجدابيا – الواحات –الجفرة. الخريطة (6) شغلت مساحة بلغت (751119.405762) كم^2[*] كما هو موضح

خريطة (4) الخريطة الإدارية لمحافظة مصراتة سنة 1973

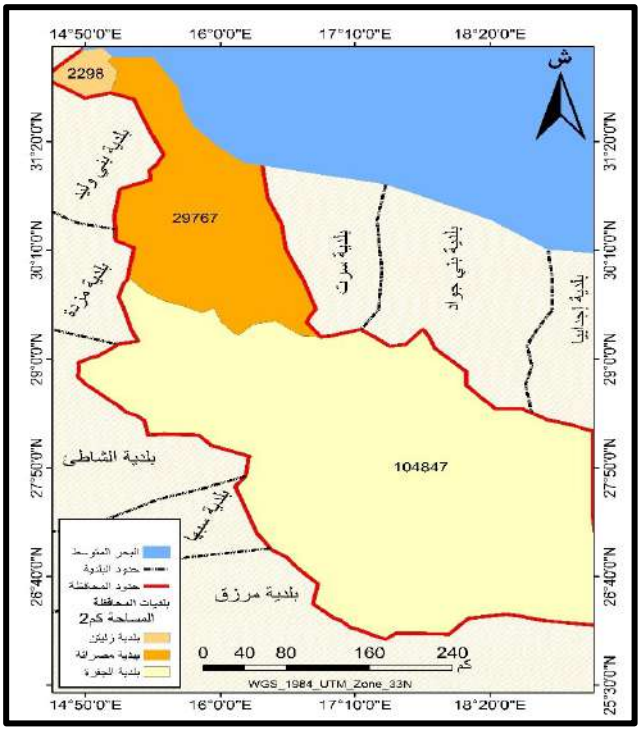

المصدر: الباحث باستخدام برنامج Arc Gis 10.8 استنادا إلى: فاطمة عبد اللطيف المنتصر. "العوامل الطبيعية وأثرها في نمو مراكز العمران في شعبية مصراتة دراسة في التخطيط الإقليمي. رسالة ماجستير "غير منشورة" مصراتة: جامعة 7 أكتوبر، 2008، ص171.

[*] تم حساب المساحات الواردة على الخرائط باستخدام برنامج Arc Gis 10.8

ISSN 2664-1682

على الخريطة (6). موزعة على الفروع، بلغت نسبة مساحة الفرع البلدي مصراتة من اجمالي مساحة بلدية الخليج 1.15%، ووفقا لهذا التقسيم فقد قسمت مصراتة إلى(69) محلة (البلديات، 1989) . من الخريطة نلاحظ وقوع الفرع البلدي مصراتة شمال غرب الفرع البلدي سرت وإلى الشرق من بلدية المرقب مطلا على البحر المتوسط بشاطئين شرقي

خريطة (5) الخريطة الإدارية لبلدية مصراتة سنة 1976

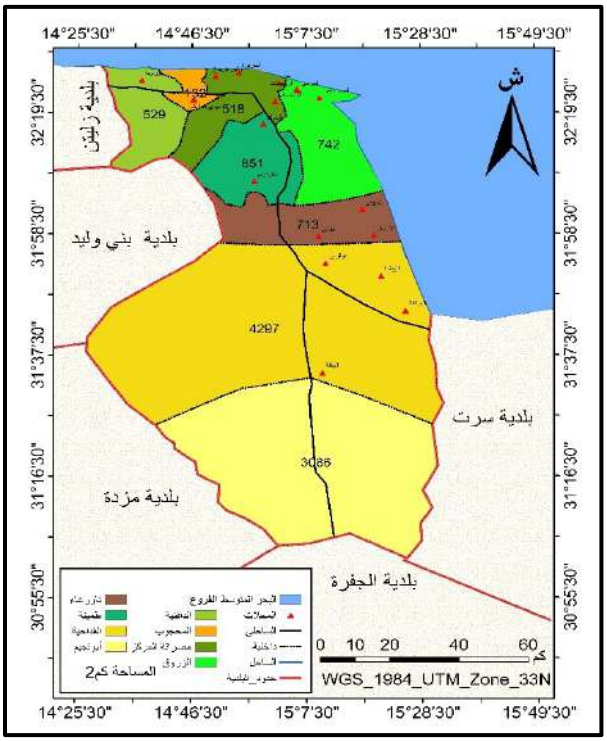

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج Arc Gis 10.8 استنادا إلى وزارة البلديات. وصف الحدود الإدارية لبلدية مصراتة وفروعها والمحلات التابعة لها، (1976، ص 5).

وشمالي، يمثلان قاعدتين لمثلث يتجه برأسه نحو الغرب، وتظهر الخريطة (7) الشكل العام للفرع بلدية مصراتة البلدي بمحلاته باستثناء محلات مصراتة المركز التي تظهرها الخريطة (8).

ISSN 2664-1682

الخريطة (6) بلدية خليج سرت والفروع التابعة لها سنة 1989

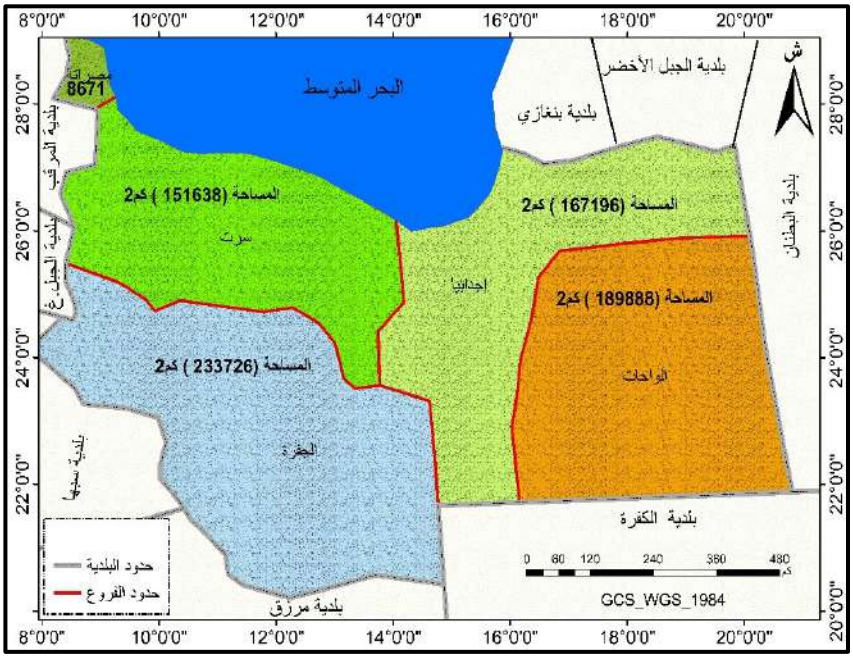

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج Arc Gis 10.8 استنادا إلى 8 استنادا إلى اللجنة الشعبية للمرافق، التقسيم الإداري لبلدية خليج سرت وفروعها والمحلات التابعة لها، (1989. ص1).

5–تقسيم 2002: استمر نظام الشعبيات سائدا كتقسيم إداري، ووفقه قُسِمت مصراتة إلى (8) مؤتمرات شعبية، خريطة (9) تبين أشكالها وأحجامها، وهي: الدافنية، زاوية المحجوب، مصراتة المركز، والغيران، والزروق، وقصر أحمد، وطمينة، وتاورغاء، وقسم كل مؤتمر إلى عدد من المحلات. من الخريطة نلاحظ أن الشعبية اتخذت شكل المثلث، قاعدتاه في الشمال ورأسه في الجنوب عند تاورغاء، التي شغلت المساحة الأكبر من الشعبية.

ISSN 2664-1682

خريطة(7) الخريطة الإدارية لمصراتة والمحلات التابعة لها سنة 1989

خريطة (8) محلات مصراتة للمركز حسب تقسيم 1989

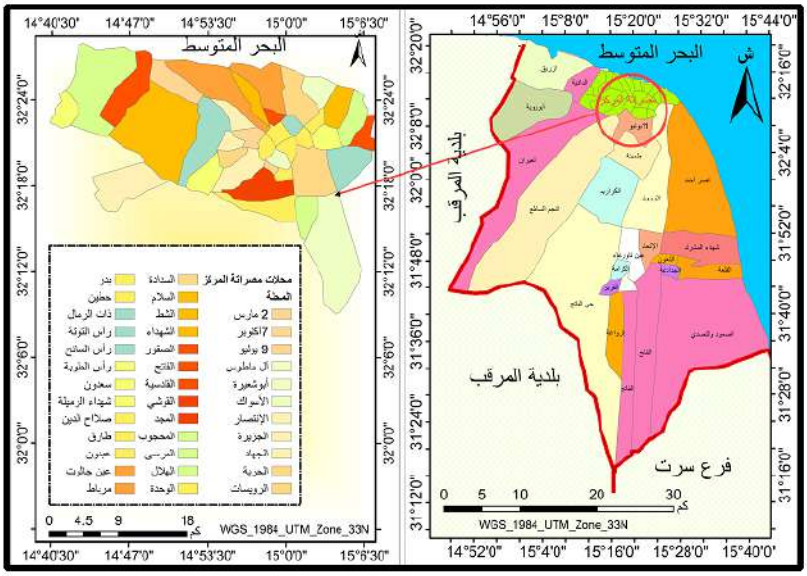

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج Arc Gis 10.8 استنادا إلى اللجنة الشعبية للمرافق، التقسيم الإداري لبلدية خليج سرت وفروعها والمحلات التابعة لها،1989 .ص15

6– تقسيم 2006 :استمر نظام الشعبيات، الذي استحدث عام 1993 كنظام إداي للبلاد سائدا خلال هذه المرحلة ، ووصل عدد الشعبيات سنة 2006 إلى (22) شعبية، من بينها شعبية مصراتة، التي اتسع نطاقها الجغرافي ليشمل كلا من زليتن وبني وليد كمنطقتين إداريتين تابعتين لها، وقسمت الشعبية داخليا إلى عدد (25) مؤتمرا شعبيا وهي: مؤتمرات منطقة مصراتة، وهي : (تاورغاء، وطمينة، والدافنية، وقصر أحمد، والزروق، والغيران، والمحجوب،9 يوليو، وشهداء رأس الطوبة، وذات الرمال، وشهداء الرميلة،) أما بني وليد فضمت مؤتمرات (المردوم، وتنيناي والظهرة، والنهر الصناعي، وشهداء دينار، والزيتونة،

ISSN 2664-1682

خريطة (9) الخريطة الإدارية لشعبية مصراتة 2002

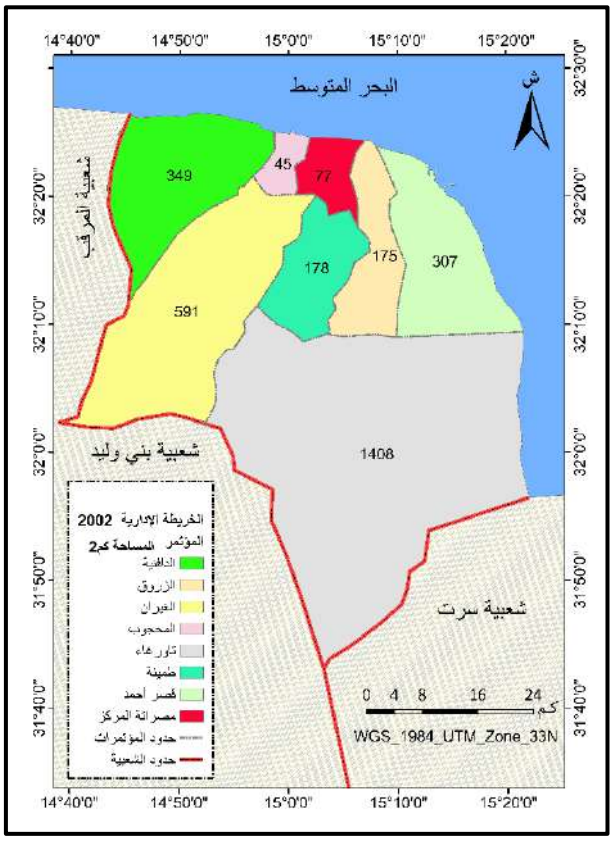

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج Arc Gis 10.8. استنادا إلى مصطفى جهان وحواء المطردي، أثر العوامل الجغرافية في التغييرات التي طرأت على التقسيمات الإدارية في ليبيا في الفترة من 1551 إلى 2013، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد(19)،2021، ص198.

والمنارة،) وضمت زليتن مؤتمرات (سوق الثلاثاء، والقاعة، وادواو، وماجر، والدافنية، وشهداء كعام)، أما التقسيم الداخلي لمنطقة مصراتة فقد استمر بنفس تقسيم 2002 من حيث الشكل والمسميات، الفارق فقط في أن ما كان يعرف بمؤتمر مصراتة المركز في تقسيم 2002 قسم لأربع مؤتمرات هي (9 يوليو، شهداء الرميلة، ذات الرمال، وشهداء رأس الطوبة). الخريطة (10) توضح أشكال وأحجام الوحدات الإدارية لمنطقة مصراتة 2006.

ISSN 2664-1682

خريطة (10) الخريطة الإدارية لشعبية مصراتة 2006

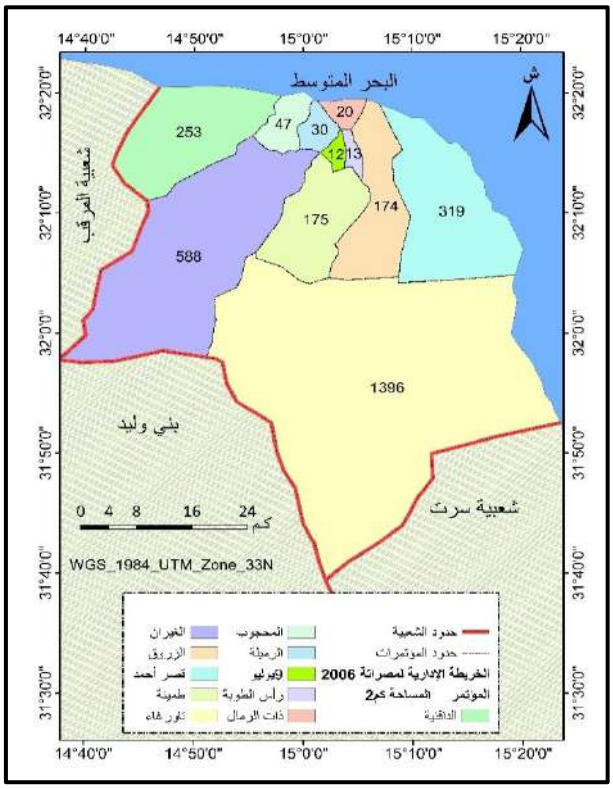

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج Arc Gis 10.8 استنادا إلى استنادا إلى: فاطمة عبد اللطيف المنتصر. "العوامل الطبيعية وأثرها في نمو مراكز العمران في شعبية مصراتة دراسة في التخطيط الإقليمي. رسالة ماجستير "غير منشورة" مصراتة: جامعة 7 أكتوبر، 2008، ص194.

7– تقسيم 2015: بعد قيام ثورة 17 فبراير في 2011 تم إنشاء المجالس المحلية التي بلغ عددها (45) مجلسا محليا، مسيرة بلجان تسييريه، وفي عام 2012 صدر قانون رقم (59) بشأن نظام الإدارة المحلية، جاء المادة (3) الخاصة بمكونات النظام في الفصل الثاني منه: "يتكون نظام الإدارة المحلية في ليبيا من: المحافظات والبلديات والمحلات"، وصدر في عام 2013 قرار رقم (180) بإنشاء البلديات، جاء في المادة (1) منه إنشاء (99) بلدية من بينها بلدية مصراتة ، وصدر في ذات العام قرار رقم (540) بتعديل حكم القرار

ISSN 2664-1682

(180) لسنة 2013 بإنشاء البلديات، حيث جاء في المادة (1)، تعديل عدد البلديات من (99) بلدية إلى (90) بلدية.

وأصدر السيد عميد بلدية مصراتة قرار رقم ((04)) لسنه 2014م بتاريخ 2014/11/13 القاضي بتشكيل لجنة فنية إدارية أوكلت إليها مهمة وضع وترسيم الحدود الإدارية لبلدية مصراتة وفروعها والمحلات التابعة لها. وذلك بإعداد تصور يتم من خلاله وضع الحدود الإدارية لبلدية مصراتة مع البلديات المجاورة، وأيضاً وضع الحدود الإدارية لفروع البلدية – والمحلات التابعة لها وفق التقسيم المعتمد والقرارات الصادرة بالخصوص والتي منها: قرار المجلس البلدي لبلدية مصراته رقم"21" لسنة 2014 م بإنشاء فروع البلدية. والقرار رقم ((42)) لسنة 2014 م –بضم كل من منطقة أبو قرين، والوشكه إلى بلدية مصراتة بحيث تصبح فروعاً لها الحدود للبلدية وفروعها والمحلات التابعة لها. (لجنةإعداد التقسيم الإداري لبلدية مصراتة وفروعها والمحلات التالبعة له، 2015).

ووضعت اللجنة مجموعة من الأسس والمعايير للأخذ بها عند وضع وترسيم الحدود الإدارية للبلدية وفروعها والمحلات التابعة لها من بينها:

1. الالتزام قدر الإمكان بالحدود السابقة.
2. ضرورة أن تكون الحدود الفاصلة بين الفروع معالم جغرافية واضحة سهلة الوصول ويفضل أن تكون طرق معبدة.
3. العمل قدر الإمكان على أن تكون مراكز الخدمة لمواطني الفروع داخل نطاقها الإداري وتتوسط الكثافة السكانية.
4. العمل على وضع حلول لبعض الاشكاليات القائمة في الحدود السابقة وبالأخص فيما يتعلق بمواقع مراكز الخدمات، وعدم وضوح معالم الحدود لكونها خطوط وهمية غير موجودة.

ISSN 2664-1682

ويلاحظ أن الأخذ بمعيار الطرق المعبدة القائمة كمعيار من معايير رسم الحدود فرض وجود تعرجات على الحدود الظاهرة على الخرائط المعدة متتبعا لتعرج تلك الطرق. (لجنةإعداد التقسيم الإداري لبلدية مصراتة وفروعها والمحلات التالبعة له، 2015).

من الخريطة (11) (انظر الملحق رقم 1) نلاحظ أن البلدية تكونت من (12) فرعا بلديا هي: (الدافنية، المحجوب، شهداء الرميلة، ذات الرمال، شهداء رأس الطوبة، مصراتة المركز (حلت محل 9يوليو في تقسيم2006) طمينه، الغيران، الزروق، قصر أحمد، أبوقرين، الوشكة،) بلغ إجمالي مساحتها (5568) كم^2 تقريبا موزعة على (66) محلة. ورغم وجود تاورغاء في جميع التقسيمات السابقة ضمن الحدود الإدارية لبلدية مصراتة إلا أن تقسيم 2015 لم يشملها، بل ظلت مجلسا محليا يعرف بالمجلس المحلي تاورغاء، وفي حالة ضمه كفرع بلدي لمصراتة، خاصة بعد المصالحة التي تمت بين مصراتة وتاورغاء، وعودة معظم أهالي تاورغاء إلى منازلهم. فإن الخريطة الإدارية للبلدية ستتخذ الشكل الوضح في الخريطة (12) (انظر الملحق رقم 1).

4. الاستنتاجات والتوصيات:

توصلت الدراسة لعدة نتائج وهي:

1- ارتبطت التغيرات في الخريطة الإدارية لمصراتة بما شهدته ليبيا بشكل عام من تغيرات، اختلفت أسبابها ما بين أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية. أنتجت أشكالا ومساحات مختلفة لكل تقسيم تختلف عن الذي سبقه وعن الذي يليه وهو ما تبينه الخرائط المعدة ضمن هذه الدراسة.

2- رغم التقسيمات المتعددة فقد ظلت مصراتة بنفس الاسم رغم اختلاف نوع التقسيم فسميت متصرفية مصراتة وشعبية مصراتة ومقاطعة مصراتة باستثناء تقسيم 1989 حين أصبحت فرعا بلديا تابعا لخليج سرت.

3- أعتُمدت الطرق لوضوحها كمحددات للحدود بين المحلات في أغلب التقسيمات ومثل البحر المتوسط الحد الطبيعي للمنطقة في كافة التقسيمات.

ISSN 2664-1682

4-اختلف الشكل العام للخريطة الإدارية لمصراتة بين تقسيم وآخر، فقد ظهر في شكل غير منتظم كما هو الحال في تقسيم 1973، إلا أن الشكل العام للمنطقة بدى في باقي التقسيمات أقرب إلى المثلث الذي له قاعدتان تمثلان الشاطئ الشمالي والشرقي للمنطقة.

5-أنتج التغير المستمر في الخريطة الإدارية للبلاد بشكل عام مشكلات جمة أثرت على فرص التنمية بالبلاد وعلى كافة الدراسات التطبيقية والنظرية.

6-التقارب الزمني بين التقسيمات ففي المدة من 1951حتى2015 بلغ عدد التقسيمات الإدارية لمصراتة (12) تقسيما بفاصل زمني مقداره (5) سنوات في المتوسط ما بين تقسيم وآخر.

5. التوصيات:

في ضوء ما أسفرت عليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- عند الحاجة إلى استحداث أو تغيير التقسيمات الإدارية يجب أن تراعي المساحة المثلى للوحدة الإدارية، كما يجب مراعاة مدى توفر الموارد المحلية التي تتناسب وحجم السكان وكثافتهم.

2- عدم إغفال العامل الاقتصادي في تخطيط الحدود الإدارية، حيث يجب توفير البنية الأساسية وشبكات النقل الجيدة الرابطة بين المناطق ووجود قاعدة اقتصادية جيدة.

3- يجب مراعاة المعايير الجغرافية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية وغيرها من المعايير التخطيطية عند الاضطرار لإجراء تعديلات أو تغييرات على الحدود الإدارية للمنطقة.

ISSN 2664-1682

المصادر والمراجع

أبوحمرة، علي عطية. (2013). نمو وتوزيع السكان وأثره على امتداد العمرانً بمنطقة مصراتة. (رسالة دكتوراه غير منشورة).جامعة المنصورة.

البالني، قاسم درويش. (د.ت). إدارة كرميان دراسة في الجغرافية الإدارية. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية* ،62، 155-128.

البياضي، عبد الرؤف علي، الفساطوي، يحي أحمد. (2020). *نظم تحديد الحدود الإدارية للبلديات والمحافظات في ليبيا*. ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الرابع للتقنيات الجيومكانية الرابع، 15-1. طرابلس.

الديب، محمد محمود. (1981). *الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

داوود، غالي عباس، بن عمور، خالد محمد. (2013). منطقة الجبل الأخضر في ليبيا، دراسة في الجغرافية الإدارية. *مجلة الأستاذ*، ، 203، 1584- 1618.

راسم، رشدي. (1953). *طرابلس الغرب بين الماضي والحاضر*. طرابلس.

الشركسي، ونيس عبد القادر. (د.ت). *أبحاث في جغرافية مصراتة*. زليتن: رؤيا للكتاب.

مصلحة الإحصاء والتعداد. (1954). *التعداد العام للسكان 1954* . طرابلس: مصلحة الإحصاء والتعداد.

مصلحة الإحصاء والتعداد. (1964). *التعداد العام للسكان*. طرابلس: مصلحة الإحصاء والتعداد.

مصلحة الإحصاء والتعداد. (1966). *تعداد عام 1964* . طرابلس: مصلحة الإحصاء والتعداد.

ISSN 2664-1682

المنتصر، فاطمة عبد اللطيف. (2008). *العوامل الطبيعية وأثرها في نمو مراكز العمران في شعبية مصراتة دراسة في التخطيط الإقليمي*. مصراتة: جامعة 7 أكتوبر.

وزارة البلديات. (1989). *التقسيم الإداري لبلدية خليج سرت وفروعها والمحلات التابعة لها*. مصراتة: اللجنة الشعبية للمرافق ببلدية خليج سرت.

ولدحرمة، سليمان ولد حامدن. (2006). اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية. *مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية*، 02، 114-124.

الملحق رقم (1)

ISSN 2664-1682

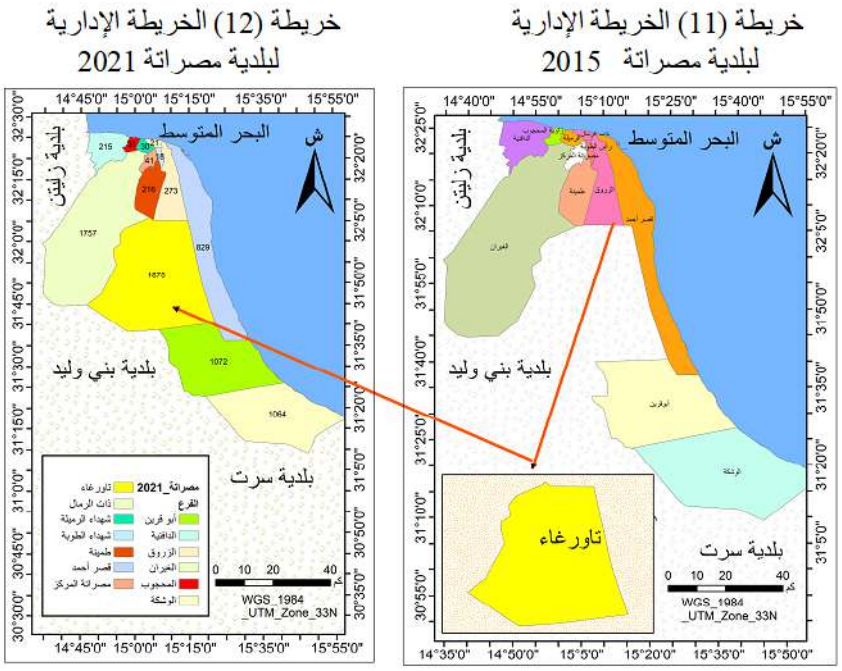

المصدر: الباحث باستخدام برنامج Arc GIS 10.8 استنادا الى المجلس البلدي لبلدية مصراتة، التقسيم الإداري لبلدية مصراتة وحلاقها ، 2015، ص5.

ISSN 2664-1682